الاتجاهات الجديده للسياسه النقدية في العراق وطبيعه علاقتها بالسياسة المالية

أ.م.د. ظافر حميد حسون
معاون العميد – كلية التراث الجامعة

المقدمـــة :

اتخذت السياسه الاقتصاديه اتجاها جديدا بعد التغيير في 9\4\2003 على مستوى السياستين النقدية والمالية . وعلى الرغم من الاجراءات والخطوات العديده الناجحه التي اتخذتها السلطة النقدية وما شهدتة البيئه المالية من تطورات مهمه في العراق من حيث الاسلوب والادوات , الا ان العراق يبقى كأحد البلدان الناميه التي تتجه نحو الاستقرار الاقتصادي ويحمل السمات العامه لهذه البلدان المتمثلة بأنخفاض الدخل الفردي للمواطن مقارنة بما يحصل عليه المواطن في الدول المتقدمة بالرغم من العائدات النفطيه الكبيره التي تحققت بعد التغيير و السبب في ذلك ضعف السياسات المالية والنقدية وتخلف اجهزتها بالاضافة الى وجود البطاله والتضخم فيه والعجز المالي وتفاقم المديونيه قبل سنه 2003 , حيث كانت السياسة النقدية فيه توصف (بالذيلية) وتسمى المـــالية (بالتكييفية) اي انها تتبع وتتكيف مع الاتجاهات العامه للسياسه الماليه التوسعيه وقد حدثت تغييرات جريئه فيهما بعد التغيير من قبل القائمين عليها واصدار قانون البنك المركزي وقانون وزارة المالية الجديدين اللذين حملا تغييرا كبيرا باتجاه تطوير واقع السياسه الاقتصاديه في العراق عموما .الا ان هاتين السياستين الماليه والنقديه لاتزال بحاجه الى التنسيق والتكامل بينهما وهذا ماحاولنا قدر الامكان استعراضه في بحثنا هذا الذي تناول ثلاثه فصول رئيسيه هي :

1- الفصل الاول : السياسه النقديه وعلاقتها بالسياسه الماليه اشتمل على ثلاثه مباحث.
2- الفصل الثاني : طبيعه العلاقه بين السياستين النقديه والسياسه الماليه واشتمل على ثلاثه مباحث ايضا تخص طبيعة العلاقه هذه .

3- الفصل الثالث : السياسه النقديه في العراق وتحدياتها المستقبليه تضمن المبحث الاول منه التحديات التي تواجه السياسه النقديه والمبحث الثاني تناول الافاق المستقبليه للسياسه النقدية الراهنه ثم التوصل الى بعض الاستنتاجـــات والتوصيـــات.

الفصل الاول
السياسة النقدية وعلاقتها بالسياسة المالية

المبحث الاول: مفهوم السياسة النقدية واهدافها ومهامها

هناك عدة تعاريف للسياسه النقديه نقتصر على البعض منها فقد عرفها الاقتصادي (G.L Bash) هي كل ((ماتقوم به الحكومه من عمل يؤثر بصوره فعاله في حجم و تركيب الموجودات السائله التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عمله او ودائع او سندات حكوميه)) كما عرفت بانها((العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود في البنك المركزي وذلك كاداة لتحقيق اهداف السياسه الاقتصاديه))[1] كما تعرف بانها تلك السياسه التي لها تاثير على الاقتصاد بواسطه النقود وهناك تعريف شامل للسياسه النقديه الذي قدمه الاقتصادي (Einzig).

((ان السياسه النقديه تشمل جميع القرارات والاجراءات النقديه بصرف النظر عما اذا كانت اهدافها نقديه او غير نقديه , وكذلك جميع الاجراءات غير النقديه التي تهدف الى التاثير في النظام النقدي))

ومن هذه التعاريف يمكن التوصل الى تحليل هذه السياسه التي تعني الاجراءات والتدابير العمليه التي يقوم بها البنك المركزي عاده لحل مشاكل اقتصاديه قائمه .

اهداف السياسه النقديه :

حددت الماده الثالثه من قانون البنك المركزي العراقي اهداف السياسه النقديه كالاتي :

1- السعي للحفاظ علىتحقيق استقرار السعر المحلي .
2- تعزيز الحفاظ على نظام مالي مستقر يستند الى السوق .
3- تعزيز النمو المستديم والرخاء في العراق .
4- مواجهه التضخم بشكل اساسي ومن ثم القضاء على البطاله من خلال اليه السوق التي ستحكم الفلسفه الاقتصاديه للدوله .

مهام السياسه النقديه :

حددت الماده الرابعه من قانون البنك المركزي مهام السياسه النقديه على النحو التالي :

1. صياغة القرارات الخاصه بالسياسه النقديه بما فيها سياسه سعر الصرف للدينار العراقي.

---

[1] .*J. Peirre Pattat , Monnaie Institution Finan Ceres et Politiques monetaires , used Economica , paris 1987 p. 277

2. ادارة جميع الاحتياطيات الاجنبيه الرسميه والاحتفاظ بها حيث يقوم البنك المركزي العراقي باجراء جميع المعاملات الخاصه بالموجودات الاجنبيه وادارة الاحتياطيات الاجنبيه الرسميه للدوله كافه بما يتفق مع افضل الممارسات الدوليه .
3. الاحتفاظ بالذهب وادارة احتياطات الحكومه منه .
4. يقدم المشوره الماليه للحكومه .
5. يقدم خدمة السيوله للمصارف من خلال تحديد نسب الاحتياطي القانوني وتحديد سعر اعادة الخصم.
6. اصدار وادارة العمله العراقيه .
7. يقوم البنك المركزي بجميع الاعمال الضروريه لمكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب , والتنظيم والاشراف على شركات الاقراض وشركات التمويل الجزئي واية مؤسسات ماليه غير مصرفيه .

ان السياسه النقديه تعمل وفق رؤية مفادها ان الاستقرار النقدي والمالي يشكل حاضنه للنمو الاقتصادي ويعمل على تقليل جموح الافراد المستقبليه من خلال الاشارات السعريه التي تقودها.

ادوات او وسائل السياسه النقديه :

يعتبر البنك المركزي المسوؤل المباشر بالدرجه الاولى عن رسم السياسه النقديه وتنفيذها عن طريق استعمال الوسائل التاليه :

اولا : الوسائل الكميه :- تستهدف التأثير في حجم النقود عامة والائتمان الصيرفي خاصة وتسمى هذه الوسائل ب (التقليديه) وهي :

أ. تغيير سعر اعاده الخصم :- ونعني به تغير السعر الذي يخصم به البنك المركزي الاوراق التجاريه التي هي بحوزه البنوك التجاريه .
ب. تغير نسب الاحتياطي النقدي القانوني , حيث تحتفظ البنوك عادة بنسب من ودائعها على شكل موجودات نقديه لتوفير حد ادنى من السيوله على السلطات النقديه من تنظيم عرض النقود والائتمان والرقابه .
ج. عمليات السوق المفتوحه للاوراق الماليه : ونعني به قيام البنك المركزي بشراء وبيع السندات في الاسواق النقديه.

ثانيـا : الوسائل النوعيه تستخدم هذه الوسائل للرقابه المباشره على الائتمان المصرفي من خلال حصول موافقه السلطه النقديه المسبقه على قيام البنوك التجاريه بمنح انواع معينه من القروض وهذه الوسائل هي :

أ. الرقابه على الائتمان الاستهلاكي بهدف الحد من الطلب على المواد الاستهلاكيه المهمه وقت الازمات لمنع الزياده المتواليه للقدره الشرائيه لدى المستهلكين .

ب. الحد من القروض المستخدمه لاغراض المضاربه في سوق الاسهم والسندات (البورصه) .

ج. النفوذ الذي يمارسه البنك المركزي على البنوك التجاريه من خلال الاوامر والتعلميات المباشره التي يصدرها مع وزارة المالية

المبحث الثاني : اهداف ومهام السياسه الماليه

تعريف السياسه الماليه :

هي منظومه من الاجراءات في اطار فعاليات الحكومه الاقتصاديه والتي تعبر عن فلسفه السياسه للدوله والتي تجد لها انعكاسات في موازنه الدوله وتهتم بالاهداف الملموسه للتراكم واستخدام الارصده النقديه والاساليب والادوات لاعادة توزيع الدخل القومي عن طريق التوازن بين التيار السلعي والتيار النقدي مما يحقق التناسب بين الطلب الكلي والعرض الكلي , وهي تمثل مجموعه التغيرات في السياسه الضريبيه والانفاقيه التي تحاول الحكومه من خلالها التأثير في الدخول الفرديه بصوره مباشره .

تستند السياسه الماليه (وزاره الماليه) في العراق الى قانون الاداره الماليه و الدين لعام رقم 95 لسنه 2004 وعلى ضوء هذا القانون يتحدد هدف السياسه الماليه متمثله بوزاره الماليه الى وضع الاسس والاتجاهات للتخطيط المالي في العراق في تحديد الاطار العام والتفصيلي لعناصر الخطه الماليه ضمن اطار السياسه العامه للدوله وخطط التنميه وتهيئه وسائل اعداد الخطه والاشراف على تنفيذها بناء على ماورد في القانون تقوم وزارة الماليه بادارة وتنظيم اموال الدوله ومراقبه سلامة التصرف بها بما يحقق الاستخدام الامثل للسيوله النقديه المتاحه سواء للاستثمار او اوجه الاستخدام المختلفه وكذلك ادارة الخزانه العامه لتعزيز مصادر تغذيتها وادارة وتنظيم الصيرفه والتامين وادارة وتطوير النظام الضريبي والكمركي وتطوير تشريعات الخدمه والتقاعد وتقديم الاستشارات الى دوائر الدوله والقطاع العام في المسائل المالية والنقدية والاجتماعية .

ادوات السياسه الماليه :

لغرض ان تحقق السياسه الماليه اهدافها المحدده تستعمل منظومه من الاجراءات (الادوات) لاعادة توزيع الدخل القومي بما يحقق التناسب بين الطلب والعرض في المجتمع وهذه الادوات هي :

1- التاثير على حجم المدخولات سواء تعلق الامر بمستوى الدخل القومي او حجم الدخول الفرديه المعده للانفاق من خلال مايلي :

أ. قيام الحكومه بشراء السلع والخدمات وبذلك تقوم بالتاثير على حجم الدخول المعده للانفاق .

ب. زيادة حجم المدفوعات التحويليه الحكوميه حيث تزيد حجم الدخول الفرديه المعده للانفاق .

ج. تغيير نسبة الضرائب المستوفاة من قبل وزارة المالية على مختلف الافراد والمشاريع.

2- التاثير على حجم الموجودات المتوفره في المجتمع من خلال حدوث عجز او فائض في الموازنه العامه

3- التاثير النقدي من خلال قيام الحكومه بالتاثير في حجم الموجودات الماليه الحقيقه وكذلك محتوى تركيب هذه الموجودات من خلال سياسه الاقراض الحكوميه او عن طريق استعمال الحكومه للنقد الحاصل من الضرائب والذي ينعكس مباشره عن عرض النقود .

وتتمثل مهام وزارة المالية كونها المسوؤله عن السياسه الماليه في العراق بما يلي وفق ماجاء بالقانون رقم 95 لسنة 2004 الخاص بالادارة الماليه و الدين العام :

1- وزارة المالية مسوؤلة عن ادارة واجبات الخزينه الاتيه :

- ❖ تنفيذ المدفوعات النقديه وغير النقديه على اساس الوثائق والبيانات المرسله باليد او الكترونيا من قبل وحدات الانفاق طبقا لهذا القانون .
- ❖ مسك دفتر الاستاذ العام للخزينه .
- ❖ اجراء عمليه تخصيص الميزانيه لوحدات الانفاق .
- ❖ اعداد الحسابات الختاميه للحكومه الفدراليه .
- ❖ التاكد من تنفيذ الميزانيه وبحدود التخصيصات السنويه .
- ❖ تطوير وادارة المحاسبه المتعلقه بالحكومه الاتحاديه ونظام المعلومات الماليه .
- ❖ اعداد التقارير الماليه المنتظمه عند الحاجة اليها .
- ❖ تشجيع التحليلات والتحسينات للانظمه الماليه الخاصه بالحكومه الاتحاديه .
- ❖ ادارة الموازنه النقديه للحسابات الماليه الموحده وتوظيف فائض الموازنه النقديه للحكومه الاتحاديه .
- ❖ ادارة عمليات تسديد النفقات من الاحتياط الجاري والثابت .
- ❖ ادارة تسجيل الديون الداخليه والخارجيه .

- ❖ ادارة المنح والمساعدات والقروض الدوليه .
- ❖ اعداد معايير المحاسبه والاداره الماليه الحكومه والتعليمات والتشريع المتصل بها .
- ❖ ادارة فتح حسابات البنك الحكومي وتسجيلها وتسويتها .
- ❖ ادارة عمليات دوائر الخزينه الاقليميه .

2- تكون وزارة الماليه مسوؤله عن واجبات تخطيط الميزانيه على النحو التالي :

- ❖ ادارة عمليه اعداد الميزانيه وتخطيطها وتطويرها .
- ❖ اقتراح التعليمات لاعداد الموازنه وتخطيطها وتنفيذها ومراجعتها وتقيميها .
- ❖ اعداد قانون الميزانيه السنويه وقانون الميزانيه الملحقه .
- ❖ مراجعه الايرادات وتنفيذ عمليات الدفع لاسيما ايرادات النفط .
- ❖ اعداد تخمينات السيوله النقديه .
- ❖ تقديم المشوره لمجلس الوزراء باعاده التخصيصات
- ❖ اداره تسديد النفقات من الاحتياط الجاري والثابت.
- ❖ اعداد تقارير عن اعداد الموازنه وتنفيذها للمنظمات الاقتصاديه الدوليه .

المبحث الثالث : الاختلاف بين السياستين النقديه والماليه ونقاط الالتقاء بينهما

تظهر الاختلافات بين هاتين السياستين نظرا لاختلاف طبيعه كل منهما وعلى النحو التالي[2]

1- تنحصر العمليات النقديه في القطاع المصرفي والمالي بينما تميل السياسه الماليه الى ان تكون واسعه النطاق في طبيعه حجمها ومداها .

2- ان الاجراءات النقديه سريعه ومرنه نسبيا ويمكن تعديلها في وقت قصير جدا مثل التغيرات في اسعار الخصم والفائده او نسبه الاحتياطي النقدي القانوني اما السياسه الماليه فتكون بطيئه ومقيده لاسباب دستوريه وقانونيه .

3- تكون السياسه الماليه ذات تاثير فعال في تشجيع التوسع الاقتصادي ولكنها تكون اقل من ذلك في كبح التضخم , اما السياسه النقديه فهي تحد بشكل فعال من التيارات التضخميه عندما تتخذ اجراءات انكماشيه بواسطه ادوات السياسه النقديه , في حين تكون ذات اثر اقل في تشجيع التوسع لانها تقلل من قابليه الناس على الحصول على الائتمان المصرفي.

بالرغـم من وجـود اختلافات بين هاتين السياستين لا انه توجد نقاط التقاء بينهما وهي كما يلي[3] :

---

[2] H.C Combs,Role of Central Bank in economica development* ,Kararchi , 1994

[3] احمد جامع, النظريه الاقتصاديه , التحليل الاقتصادي الكلي . الجزء الثاني , دار النهضه العربيه 1973

النقطة الاولى : تتعلق بالقرض العام : ان عقد القرض يتضمن حجمه وتوقيته وصرف حصيلته ويعتبر مورد من الموارد الماليه في ميزانيه الدوله وهذه الاعتبارات تحددها السياسه الماليه اما شكل القرض اي شكل سنداته من حيث الاجر وسعر الفائده وفئاتها فان هذا الامر يتعلق بالسياسه النقديه.

النقطة الثانية : تتعلق بتمويل عجز الميزانيه عن طريق الاصدار النقدي واللجوء الى هذا الاصدار من حيث حجمه وتوقيته وكيفيه التصرف من حصيلته يتقرر في مجال السياسه الماليه لانها تعتبر تمويل تضخمي ولكنه مورد مالي من الموارد العامه اما الطريقه الفنيه التي تتعلق بالاصدار النقدي وحجمه وطريقه تسديده فهى تتعلق بالسياسه النقديه.

الفصل الثاني
طبيعه العلاقه بين السياسه النقديه والسياسه الماليه

بعد ان تناولنا في الفصل الاول مفاهيم السياستين الماليه والنقديه واهدافهما ومهامها لابد من ان نتطرق الى طبيعية العلاقه بينهما حيث كثيرا ما يثار الجدل بين الاقتصاديين عن الاولويه في تقديم السياسه الماليه على السياسه النقديه او العكس من ذلك عندما تحاول بناء الاقتصاد من جديد وهذا الجدل ليس مستحدثا وانما يعود الى القرن الماضي وخاصه بعد انتهاء الحرب العالميه الثانيه والبحث نحو افضل السبل لبناء اقتصاديات الدول التي شملتها هذه الحرب وكان هناك نقاش طويل بين انصار السياسه النقديه بزعامه ملتون فريدمان (Milton Friedman) وانصار السياسه الماليه بزعامه والتر هلر(Walter Heller) الا ان هذا النقاش لم يفضي الى شي وحدث محله فكرة ان السياستين يجب ان تعملان سويه لتحقيق نفس الهدف وينبغي ان تكون احدهما موازيه للاخرى واداه علاجيه لها بنفس الوقت . ان التوازن الاقتصادي يمكن ان يتم بسياسه نقديه مضاده او محايده للسياسه الماليه من حيث الاجراءات ولكنها تتطابق مع السياسه الماليه من حيث الهدف , فمثلا يمكن للحكومه اذا رغبت في التوسع في الائتمان ان يقوم البنك المركزي بتخفيض معدل اعاده الخصم وبالعكس ايضا اذا ارادت تقييد الائتمان يمكن ان يرفع معدل اعاده الخصم.

ان السياسه الماليه بطيئه ومتشدده لاسباب دستوريه فهي تنتظر التصويت عليها لمده طويله ومن الافضل ان تكون السياسه النقديه تسير نفس الاتجاه للسياسه الماليه وتكمله وتدعمها ولا تعوقها .

المبحث الاول : العلاقه بين السياستين المالية والنقدية في ضوء التشريعات النافذة حاليا

لدراسة طبيعة العلاقة القائمة بينهما لابد الاستناد الى التشريعات القائمة والتي يعمل الطرفان على تحقيق وتنفيذ اهدافها ومهامها عن طريقها وكما يلي[4]

ان مسوؤلية اداره حساب عائدات النفط سوف تناط بوزير المالية الذي يرتبط بمجلس الوزراء الذي سياخذ بنصائح البنك المركزي وكما يراه المجلس مناسبا .

1- في ما يتعلق باعداد الموازنه العامة يقوم اعدادها على مراعاة الرغبة المطلوبة بضمان تقوية الوضع المالي للعراق وتقليل التذبذب في نفقات الحكومة وانجاز تراكم الدخل الاجمالي . اما اعداد الميزانيه الفيدراليه بشكل خاص يقوم على تنبؤات حكيمه ومعتدلة لاسعار النفط والمنتجات النفطيه والضرائب و ايرادات الكمارك وتقوم وزارة المالية باعداد الخطط بالتعاون مع البنك المركزي والوزارات الاخرى .
2- في ما يتعلق باقتراض الحكومة او مديونيتها (تكون ديون الحكومة الا تحاديه على شكل قروض محلية او خارجية او قروض قصيرة الاجل او اصدار سندات مالية تدارهذه الاصدارات واسترداد السندات المالية عن طريق البنك المركزي كوكيل للحكومه الا تحاديه) وكذلك يوقع وزير المالية على القروض وعقود الضمان المتعلقة بالحكومه الا تحاديه ويتعاقد مع البنك المركزي العراقي للحصول على الخدمات المطلوبه لتنفيذ جيمع القرارات بشان اصدار السندات المالية .
3- ان زيادة راس المال المصرح به للبنك المركزي تتم الموافقه عليها من قبل وزير المالية استنادا الى توصية مجلس ادارة البنك واذا حصل عجز في راس المال البنك يقوم المجلس بأستشارة وزير المالية والطلب منه المساهمه في راس المال نيابة عن الدوله وحال استلام هذا الطلب يقوم وزير المالية وخلال شهرين على الاكثر بتقديم طلب الى المشرع للمصادقه على المساهمه في راس المال البنك المركزي العراقي خلال تلك الفترة وبالمبلغ المذكور الذي يعتبر ضروريا لمعالجة العجز .

المبحث الثاني : طبيعه العلاقة بين السلطة النقدية والسلطة المالية

تتمثل هذه بالعلاقه بين البنك المركزي والحكومه والتي تظهر بالجوانب التاليه:

---

[4] د. فلاح حسن تويني , الملحق الاقتصادي لجريدة المدى – احد البحوث المشاركه في مؤتمر المدى الاقتصادي الاول – العدد 1822 في 2010/6/15

اولا : المشاورات بين محافظ البنك المركزي والموظفين الحكوميين الماليين المختصين من خلال :

أ- الاجتماعات المنتظمه لتبادل المعلومات والاراء بشان التنسيق بين السياسين .

ب- قيام البنك المركزي بتقديم المشوره لمجلس الوزراء وبحضور اجتماعتها عندما تستدعي الضروره لذلك .

ثانيا : قيام البنك المركزي ببعض المهام نيابه عن الحكومه تتمثل بالاتي :

أ- مسك الحسابات الحكومية .

ب- ادراةالقروض الحكومية الداخلية والخارجية كوكيل مالي لها .

جـ- يقوم بالمشاركةبتمثيل الحكومة في المفاوضات مع الدول الاجنبيه بشان القضايا النقدية والمالية.

د- يقوم البنك المركزي بتنفيذ عمليات الايداع والتحويل الخارجي وباسعار السوق بالاستناد الى الاتفاقيات الدوليه التي عقدتها الحكومه مع الدول الاخرى عند تنفيذ اي مهمات تطلبها الحكومه تترتب على عضوية العراق مع المؤسسة الدولية .

ثالثا : القروض المقدمة من البنك المركزي للحكومه.

ان هذا الجانب يمثل اكثر الجوانب اثاره للجدل بين النقديين والماليين ومن خلاله يظهر مدى مسايرة او تبعيه السياسه النقديه للسياسه الماليه ويمثل مدى استقلاليه البنك المركزي باتخاذ قراراته وحسب التشريعيات النقديه المعمول بها في منح القروض للحكومه بشكل مباشر او غير مباشر كما يمكن للبنك المركزي شراء اوراق ماليه حكوميه في عمليات السوق المفتوحه ويمارس البنك المركزي دور الرقابه على المصارف من حيث منح تراخيص لها وفتح فروع لها والتفتيش الدوري عليها وتنظيم نشاطات الائتمان فيها ويقوم البنك المركزي بتقديم كشوفات ماليه مصدقه الى وزير الماليه او الحكومه اولمجلس النواب عن عمليات البنك خلال السنه الماليه المنتهيه والمتعلقه خاصه باهداف سياسته النقديه وكذلك كشوفات بالاحداث والتوقعات الاقتصاديه الماليه المستقبليه على ان لا تقل عن مره واحده سنويا ويقوم وزير الماليه بدور تدقيق البنك المركزي من خلال تعيين مؤسسه تدقيق خارجيه كما يخضع البنك المركزي للمراجعه الحسابيه من قبل ديوان الرقابه الماليه .

ان التوازن الاقتصادي (عدم وجود تضخم او انكماش) يمكن ان يتم بسياسه نقديه مضاده او محايده للسياسه الماليه , حيث يمكن للحكومه اذا رغبت في التوسع في الائتمان ان يقوم البنك المركزي بتخفيض معدل اعادة الخصم , وبالعكس اذا ارادت تقييد الائتمان فيمكن ان يرتفع معدل اعاده الخصم ومن الافضل ان تكون السياسه النقديه تسير في نفس اتجاه السياسه الماليه وتكملها وتدعمها ولا تعمل على اعاقتها والاسباب التي تدعو الى ذلك هي :

1- وجـوب استخدام السياسه النقديه للتحكم في الكتله النقديه المتداوله ولكنها عمليا غير كافيـه لتحقيـق ذلك ما لم يتم استخدام السياسه الماليه وسياسه الاجور والاسعار والدخل .
2- غالبا مايوجه الانتقاد الى البنوك عندما تبالغ في تمويل نفقات القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي , كما يوجه اللوم الى الحكومه عندما تلجأ الى تمويل نفقاتها من خلال النظام الضريبي و في الحالتيين تنتقد كلتا السياستين عندما لايكون هناك تركيزوتنسيق بينهما لمعالجه هكذا حالات .
3- تحدث اضطرابات اقتصاديه قد تكون شديده كما هو الحال في العراق نتيجه تغيرالانظمه السياسيه حيث لكل حكومه سياسه ماليه ونقديه تختلف عن الحكومه التي سبقتها .
4- ان التجارب العالميه وخاصه في فترة السبعينات عندما ساد الكساد في الدول الصناعيه لجات السلطات الاقتصاديه في هذه الدول الى استخدام كلتا السياستين معا للخروج من الازمه, حيث ان التنسيق الصحيح في الاتجاه والتوقيت ضروري جدا بينهما وينقذ اقتصاد الدوله في الوقت المناسب.

المبحث الثالث : علاقة السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية

نقصد بالسياسه الاقتصاديه هي ذلك التاثير التوجيهي الذي تمارسه الدوله على النشاط الاقتصادي وعلى مقدار تدخلها في تحديد الجوانب الاقتصاديه الذي تؤدي فيه الوحدات الاقتصاديه عملها ، وتعتبر السياسه النقديه جزء هام من السياسه الاقتصاديه من خلال تاثير النقود على المتغيرات الاقتصاديه بالاضافه الى مساهمه السياسه النقديه في تحقيق الاهداف العامه للسياسه الاقتصاديه وتتمثل هذه العلاقه بثلاثه جوانب[5] .

اولا : كمية النقود المتاحة ومستوى النشاط الاقتصادي.
ثانيا : علاقة السياسة النقدية بالتوازن الاقتصادي.
ثالثا : السياسة النقدية والازمات الاقتصادية.

اولا : كمية النقود المتاحة ومستوى النشاط الاقتصادي :

ان التغير في كميه النقود له تاثير على المستوى العام للاسعار وقد اشار الاقتصادي كينز الى ان التغير في كميه النقود التي في حوزة الوسطاء الاقتصاديين في اقتصاد ما يؤثر على الطلب

---

[5] احمد فريد, السياسات النقديه والبعد الدولي لليورو , مؤسسه شباب الجامعه , الاسكندريه , 2000 , ص157

وعن طريق التغير في هذا الطلب يمكن للاصدار النقدي ان يؤثر على الاسعار واذا كانت زياده الطلب متسببه عن زياده الاصدار فأن هذا سوف يؤدي الى زياده العرض لان الطاقه الانتاجيه لم تستغل بالكامل بعد , اي في حاله عدم التشغيل الكامل وان الاسعار سوف لاتتأثر بالارتفاع وذلك تاكيدعلى عدم وجود علاقه بين التغير في كميه النقود وبين التغير في الاسعار الا في حاله استغلال الطاقه الانتاجيه بالكامل .

ويؤكد انصار السياسه النقديه بزعامه (ملتون فريدمان) على وجود العديد من الاثار للسياسه النقديه بالنسبه للحياه الاقتصاديه سواء في الاجل القصير والاجل الطويل وهذه الاثار يمكن ان تكون ذات علاقه غير مباشره بين وسائل الدفع المتاحه بمستوى الانتاج ومستوى الاسعار, حيث يلاحظ عند زياده وسائل النقد المتاحه فان ذلك يؤدي الى انخفاض سعر الفائده كما انه سوف يؤدي الى ظاهر الادخار وتزداد هذه الظاهره حده ويمكن ان تستمر حتى في حاله ثبات الاسعار المطروحه للفائده , وبالتالي فان التغير في كميه النفود هو المؤثر الرئيسي لطلب الانتاج والاسعار ايضا وبهذا يمكن القول ان زياده كميه النقود تلعب دور المحرك للنشاط الاقتصادي وخاصه في حاله الركود الاقتصادي اي عدم التشغيل الكامل كما يمكن ان تلعب دور المعرقل لحده التوسع لايقاف التيارات التضخميه عن طريق السياسه النقديه و بالتالي يمكن القول ان السياسه النقديه لها التاثير على الاقتصاد وبالتالي الخروج من حاله الكساد الى الانتعاش الاقتصادي ومن التضخم الى الحاله المتوازنه في الاقتصاد .

ثانيا : علاقة السياسة النقدية بسياسة التوازن الاقتصادي .

عند رسم ايه سياسه اقتصاديه ينبغي ان تحدد اهداف هذه السياسه سواء في محاربه التضخم او المحافظه على مستوى نشاط اقتصادي كافي يسمح بانسجام كل الهياكل الاقتصاديه والاجتماعيه, كما يجب ان تحقق معدل اندماج معين للاقتصاد الو طني مع المحيط الدولي الذي يظهر في بعض المؤشرات مثل (توازن ميزان المدفوعات , استقرار سعر الصرف)[6]

* ولاحداث هذه التوازنات المرغوبه فيها فان السياسه النقديه تؤثر على ذلك لتغذيه الاقتصاد بالسيوله اللازمه وتؤثر بصفه مباشره على عناصر الاقتصاد الحقيقي وخاصه الانتاج والاسعار . ان السياسه النقديه تؤدي دورا مهما بالنسبه لتشجيع القطاعات الانتاجيه مثل الصناعه والزراعه من خلال استخدام السياسه التفضيله في صنع الفرص كذا القطاعات حيث تقوم باخراجها باسعار فائده التفضيليه ولمده مميزه وبذلك تساعد على التخلص من التضخم من خلال زياده المعروض السلعي في هذه القطاعات مقابل الطلب المتزايد عليها كما

---

[6] *Hansen Bent The economic theory of fiscal policy prentice –Hall, Inc, New York ,1999

انها من خلال هذه السياسه تدعم المركز التنافسي للمؤسسات الوطنيه امام المؤسسات الاجنبيه من خلال تقويه القطاعات الرائده والاساسيه وعلى الاخص المعده للتصدير.

ثالثـا:- السياسة النقديه والدورات الاقتصاديه.

ان المتتبع للدورات الاقتصاديه ومنذ حوالي مائه عام من التاريخ النقدي من بدايه القرن العشرين والى يومنا هذا يلاحظ ارتباط التوسع والانكماش بزياده معدل النمو النقدي وانخفاضه وهذا مايؤكد الحكم بوجود علاقه بين النقود والدورات الاقتصاديه حيث ينخفض حجم الكتله النقديه قبل او اثناء الانكماش ويرتفع قبل او اثناء التوسع الاقتصادي وهذا مايؤكد ارتباط السياسه النقديه بالاستقرار الاقتصادي ودوره في محاربه التضخم او الانكماش على حد سواء وبالتالي فان السياسه النقديه تساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصه في البلدان المتخلفه وتستطيع عن طريق السياسه النقديه محاربه التضخم باستخدام ادوات السياسه النقديه .

الفصل الثالث

السياسة النقدية في العراق تحدياتها وافاقها المستقبليه

يستند البنك المركزي في سياستة النقدية الى قانون البنك المركزي رقم (56) لسنه 2004 والذي يعتبر ان اهم هدف ينبغي تحقيقه هو السيطره على التضخم النقدي واستقرار سعر الصرف وهذا ما تحقق فعلا بعد ان كان التضخم منفلتا وسعر الصرف متقلبا وتشير الاحصائيات المتاحه التي يصدرها البنك المركزي الى ان الر قم القياسي لاسعار المستهلك (معدل التضخم) قد انخفض من حوالي 36% كمعدل للفتره من(2002-2007) الى نحو 2,7% خلال عام 2008 ثم انخفض الى 2,1% خلال 2009, بعد ان كان العراق يعاني من تضخم جامح وصل الى معدل سنوي بحدود 237% خلال السنوات (1990-1995). اما سعر الصرف للدينار العراقي بالنسبه للدولار فقد انخفض من حوالي 1950 دينار للدولار في تشرين الثاني 2003 الى 1180 للدولار حاليا حيث استقر على هذا المستوى منذ فتره سنتين تقريبا (2009-2010)[7]

المبحث الاول : التحديات التي تواجة السياسة النقدية

على الرغم من الاجراءات والخطوات العديده الناجحه التي اتخذتها السلطه النقديه في مرحله مابعد تغيير النظام في 2003 شهدت عده تطورات ماليه من حيث الاسلوب والادوات الا ان

---

7 احصائيات البتك المركزي المتعدده للسنوات 2004- 2009 د. احمد بريهي العلي

هناك بعض التحديات التي تواجه السلطه النقديه في ظل الظروف الحاليه التي يعيشها العراق والتي تؤثر جميعها بشكل او بأخر على نجاح الادوات النقديه الجديده بشكل خاص والسياسه النقديه بشكل عام .

ان افرازات الواقع السياسي والامني والظواهر السلبيه التي رافقت عمليه التغيير للنظام بعد 2003 شكلت تحديات كبيره تواجه السياسه النقديه وعلى ادوات هذه السياسه وتركت اثارا على المتغييرات الاقتصاديه والماليه المستهدفه , هذا بالاضافه الى التحديات المتجذره التي تشكلت نتيجه الحروب التي خاضها العراق وظروف الحصار الاقتصادي القاسي ومن خلال قراءة الواقع الاقتصادي المالي نستطيع ان نحدد اهم التحديات التي تواجه السياسه النقديه وهي[8] :

1-التضخم واستقرار الاسعار :

على الرغم من حصول تطورات سعريه ايـجابيه مهمه بينتها حاله الهبوط النسبي في اتجـاه الظاهره التضخميه واعتدال الاسعار و الاسعار النسبيه ولاسيما خلال السنوات (2003-2006) التي بلغ التضخم فيها قرابه 35% سنويا والتحول نحو بدايات الانفتاح على الاقتصاد الدولي الا ان تبدلا جوهريا اخذ يطرأ على اتجاهات الظاهره التضخميه مجددا منذ بدايه 2006 وقد سجل الرقم القياسي لاسعـار المستهلك لمؤشر للتضخم في نهايه شهر مايس 2006 معدلا قدره 53% مقارنه مع مايس 2005 ليضع العراق مجددا في مواجهه الاتجاهات التضخميه. ان السياسه النقديه معنيه بالتصدي لتلك الظاهره وخفض مستوياتها ولاسيما الضغوط التضخميه التي يولدها جانب الطلب الكلي او الانفاق الكلي . ان حالة التجذر في الظاهره التضخميه التي اشرنا اليها سابقا ادت الى اختلال سوق النقد من حيث رغبة الجمهور في الاحتفاظ بالارصده النقديه ازاء المعروض من تلك الارصده مما يعكس زياده في سرعه تداول النقود وزياده في التوقعات التضخميه في وقت واحد.

2- التنسيق بين السياستين النقديه والماليه :

لقد شخص معظم المهتمون بهاتين السياستين وجود حاله من عدم التناسق بينهما , ولقد اتضحت هذه الحاله بشكل اكبر بعد تفاقم مشكله التضخم الركودي واختلاف الحلول التي تبنتها كل من السلطتين حيث ترى السلطه الماليه انه يتوجب اولا معالجة الركود الاقتصادي وتضعه هدفا لها في هذه المرحله .في حين تنظر السلطه النقديه الى التضخم بالدرجه الاساسيه وكيفيه معالجته وتعتبر ذلك اهم من معالجة الركود الاقتصادي لذلك فهي تستهدف استقرار الاسعار كمرحله اولى حيث تعتبر حاضنه للنمو الاقتصادي. ان مشكله غياب التنسيق بين السياستين

---

[8] د. باسم عبد الهادي حسن :- اصلاح النظام النقدي في العراق _ بحث مقدم الى مؤتمر المدى الاقتصادي _ حزيران 2010

النقديه والماليه تعد من التحديات الجديده في ظل استقلال السلطه النقديه الذي منحه لها قانون البنك المركزي الجديد وعليه فأن البنك المركزي يجب ان يثبت ان استقلاليتهي خطوه ايجابيه بأتجاه تعزيز ومتانة الاقتصاد العراقي .

3- التعامل بالدولار في المعاملات النقديه او ما يسمى ب(ظاهره الدولره):

انتشر التعامل بالدولار بشكل مباشر على مستوى الافراد او المؤسسات بعد فرض الحصار الاقتصادي وفقدان الدينار لقيمته الحقيقه , حيث وصلت قيمته في اواسط التسعينيات من القرن الماضي الى 3000 دينار تقابل الدولار الواحد, وهذا ناجم عن عدم الاستقرار النقدي والاقتصادي التي نجمت من حاله الحصار الاقتصادي , الا ان من الملاحظ بعد رفع الحصار الاقتصادي ودعم سعر صرف الدينار العراقي من قبل البنك المركزي ان هذا الظاهره لم تزل موجوده وانه كانت اقل حده عما كانت عليه قبل سنه 2003 , وقد عمل تردي الوضع الامني وعدم الاستقرار السياسي على تغذيه هذه الظاهره هذا بالاضافه الى فتح باب التحويل الى الخارج بحريه تامه تماشيا مع تحولات الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق وتجسيد قانون الاستثمار رقم 13لسنه 2006 ومن المعروف ان احدى الوظائف الاقتصـاديه للنقود هي اعتـبارها مستودع للقيمه الا انه في العراق وفي فتره الحصار الاقتصادي فقدت النقود هذه الوظيفه واصبحت خزين سالب للقيمه مما دفع الافراد والمؤسسات لان يكونوا ميالين للاحتفاظ بالعمله الاجنبيه كخزين جيد للقيمه وثم استخدامها في العمليات الداخليه بدلا من النقود المحليه. وادى هذا الامر الى ضعف فاعليه السياسه النقديه في فرض الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار العراقي بسبب الطبيعه غير المستقره في الطلب النقدي التي جاءت تحت تأثير الارتفاع المستمر في التوقعات التضخميه , ولذا فأن هذه الظاهره تمثل واحده من اكبر التحديات التي واجهت السلطه النقديه في اداره السيوله بأتجاه تحقيق الاستقرار النقدي المنشود.

4- اشكاليه الثالوث المستحيل :

يعني مفهوم الثالوث المستحيل ان اي سياسه اقتصاديه كليه لايمكن ان تجمع في احسن الاحوال الا بين عنصرين من العناصر الثلاثه المتمثله بـ :

أ- التحرير الكامل للحساب الرأسمالي.

ب- سعر الصرف الثابت .

جـ-السياسه النقديه المستقله الموجهه لانجاز اهداف محليه.

اذا يستطيع البلد الذي يتبع نظام سعر الصرف عائم ان يتمتع بسياسه نقديه فعليه تماما و بحركه حره لرأس المال الدولي عبر حدوده , في حين يستطيع البلد الذي اعتمد نظام سعر صرف ثابت ان يتحرر من اسعار الفائده الاجنبيه وان يطبق سياسه تقويه مستقله شريطه حظر حركه رووس الاموال عبر حدوده , اما اذا كان سعر الصرف ثابتا وحركه رووس

الاموال حره فأن السياسه النقديه تكون عاجزه عن تحقيق الاهداف المحليه. في العراق يظهر الواقع ان السياسه النقديه ستواجه في المستقبل القريب اشكاليه الثالوث المستحيل بأفتراض ان حريه حركه رووس الاموال من والى العراق ستكون امرا واقعيا بعد استقرار الظروف السياسيه الامنيه بحريه تامه وهذا مانص عليه قانون الاستثمار الاجنبي الذي لن يأتي ما لم يسمع له التصرف بحريه تامه وهذا مانص عليه قانون الاستثمار الاجنبي رقم (13) اما سعر الصرف فأن قانون البنك المركزي الجديد لم يتضمن نص صريح ومباشر يدل على نوع نظام الصرف المتبع , الا انه قام بالغاء متطلبات غطاء العمله التي نصت عليه الماده (40) من قانونه السابق , مما يفسر على انه اتجاه نحو سعر الصرف المرن ولكنه في الوقت نفسه لم ينف اهميه الاحتياطيات الدوليه او الاجنبـيه الواجب ادارتها والاحتفاظ بها وبذلك فان القانون الجديد اعطى المرونه الكافيه للسلطه النقديه في اختيار الترتيبـات المناسبه , لذلك فان مايحصل حاليا هو نوع من التعويم المدار الذي يسمح بهامش بسيط من الحركه وعليه لا يمكن القول ان العراق يتبع نظام الصرف المرن .

اما السياسه النقديه المستقله فقد نص عليها القانون الجديد نظرا لاهميته في تفعيل قوى السوق والغاء الاعتماد الحكومي على التمويل بالعجز.

وفي الندوه التي حضرها لفيف من الخبراء الاقتصاديين تحت عنوان (السياسه النقديه والتضخم والتنميه في العراق) في شهر نيسان 2010 في بغداد حيث يرى هولاء الخبراء ان على العراق التوجه نحو النمو الاقتصادي وان تحدث تغييرات مناسبه في قانون البنك المركزي يمكنه من تحقيق التوازن بين السيطره على التضخم وبين الحاجه للنمو الاقتصادي , اذ ان البنك المركزي لا يستطيع لوحده من التأثير على عرض النقود لان السيطره على السيوله من قبل البنك المركزي من خلال (المزاد وتسهيلات الايداع) لا تمثل الا جزء قليل من الانفاق الحكومي وبحدود 10% وهذا مايجعل السياسه النقديه والبنك المركزي لا يؤثران لوحدهما بشكل كافي على الطلب الكلي وبالتالي محاربه الضغوط التضخميه الجديده .

ان البنك المركزي يمكن ان يؤثر على التضخم من خلال التأثير على اسعار المستوردات من خلال سياساته المتصله بسعر الصرف وادوات وسياسات مسانده له.

5- استقلاليه السياسه النقديه :

يعتبر هذا الامر واحد من اهم التحديات التي تواجه السياسه النقديه والمتمثل بالاستقلاليه التي تحظى بها السياسات النقديه متمثله بالبنك المركزي , وهذا يعني ابعاد التأثيرات والتدخلات الحكوميه عن قرارات السلطه النقديه وعندما نعني بالاستقلاليه علينا تفهم هذا المفهوم وابعاده ودلالاته حيث تطرح عده تساؤلات عن طبيعه هذه الاستقلاليه للبنك المركزي وما المقصود بها والاستقلاليه عن من . ان الاجابه على مثل هذه التساؤلات تكمن في طبيعه النظام

الاقتصـــادي الســـائد والقواعد التشريعيه القائمه التي تحدد العلاقه بين السياسه النقديه والحكومه .ان اكثر الاراء الاقتصاديه المعتدله ترى ان على البنك المركزي ان يعمل كمؤسسه حكوميه تمارس وظائفها ضمن الاطار العام للدوله ولكن لهذه المؤسسه خصوصيتها في اتخاذ القرارات المستقله التي يجب ان تكون منسجمه مع السياسه الاقتصاديه العامه للدوله وفي العراق فأن الدستور العراقي يعد البنك المركزي الذي يدير السياسه النقديه هيئه مستقله ماليا واداريا وسيكون مسوؤلا امام مجلس النواب وليس امام الحكومه , حيث اكد قانون البنك المركزي رقم 56 لسنه 2004 والذي تم على اساس الفقره (هـ) من البند (8) من القرار 1483 الصادر عن مجلس الامن والذي اعلن بموجبه اصدار مايلي : (ينشىء بنكا مركزيا امنا وقويما ومستقلا بغيه تحقيق الاغراض التاليه : استقرار الاسعار في البلاد والمحافظه على استقرارها وثباتها والعمل على ايجاد ورعاية نظام مالي يعتمد على السوق وعلى المنافسه ويكون مستقرا لتعزيز التنميه المستدامه واستدامه العماله والرفاهيه في العراق)[9]

ومن هنا يتضح ان البنك المركزي العراقي لن يتلقى تعليمات من اي كيان او شخص او مؤسسه بما فيها المؤسسات الحكوميه ولايمكن لاي شخص التأثير على اي عضو من هيئه صنع القرار في البنك المركزي العراقي خلال ادائه لواجباته في البنك او التدخل في انشطة البنك المركزي العراقي .

المبحث الثاني : الافاق المستقبلية للسياسة النقدية الراهنة

من خلال الاستعراض السابق للتحديات التي تواجه السياسه النقديه في المرحله الراهنه وما تسببه في تأخير لفاعليه الادوات المستخدمه بالاضافه الى كون ان بعض الادوات لم تستخدم سابقا في حين تم استخدام البعض الاخر بأسلوب جديد يتناسب مع التغير الحاصل في توجهات الاقتصاد العراقي نحو اقتصاد السوق فأن الافاق المستقبليه للسياسه النقديه الراهنه سوف تتأثر بشكل كبير بأفرازات التحديات المشار اليها ومدى النجاح الذي تحققه الادوات النقديه الجديده في كل المتغيرات السياسيه والاقتصـــاديه والامنيـــه الراهنه.

اصبح من الامور المسلم بها لدى العراقيين ان الدينار العراقي او العمله العراقيه لا تمثل خزينا جيدا للقيمه , بحيث اصبح الاشخاص كأفراد او مؤسسات ميالين للاحتفاظ بالعمله الاجنبيه كخزين جيـــد للقيمه بدلا من الدينار العراقي في المعاملات المحليه تقابلها ضعف وضيق عمليات السوق النقديه في فرض الاستقرار بسبب الطبيعه غير المستقره في الطلب النقدي على الرغم من القدرات الكبيره التي اظهرتها السياسه النقديه في السيطره على

---

[9] سلطه الائتلاف المؤقته / الامر رقم 56 / 1 /مارس / 2004 .

استقرار سوق الصرف الاجنبي واستقرار الصرف للدينار العراقي ازاء الدولار طوال العامين 2008-2009 .

اصبح من الامور المسلم بها لدى العراقيين ان الدينار العراقي او العمله العراقيه لا تمثل خزينا جيدا للقيمه , بحيث اصبح الاشخاص كأفراد او مؤسسات ميالين للاحتفاظ بالعمله الاجنبيه كخزين وحسب ماتؤشر معدلات الصرف في شراء العمله الاجنبيه الا ان تأثيراتها باتت محدوده في معالجه ظاهره التجذر في التضخم الاساسي ويعود ذلك الى فقره الرواتب والاجور الحكوميه التي تشكل لوحدها 60% في الناتج المحلي الاجمالي الكلي وان ثلثي النسبه المشار اليها تتكون من نشاطات خدميه ضعيفه الارتباط عموما مع القطاع الانتاجي السلعي .علما بان فقرة الرواتب والاجور المشار اليها كانت لا تزيد على 35% من الناتج المحلي غير النفطي في عام 2004 [10]

وفي ضوء اهداف السياسه النقديه التي ترمي الى خفض مستويات التضخم فأن حزمه متكامله اعتمدها البنك المركزي العراقي في ظل الظروف السعريه غير الملائمه ابتدأت خطواتها في مواجهه التضخم الاساس من خلال ايجاد التأثير على الرغبه في اتجاهات الطلب على الارصده النقديه الحقيقيه التي هي اقل من الخزين المتاح من تلك الارصده بما يحقق التوازن بين العرض والطلب منها عبر توفير ظروف ايجابيه في استقرار دائره الطلب النقدي والتقليل من حاله الاحلال النقدي والتصدي لمشكله (الدولره) وان في مقدمه ذلك اهميه توفير المناخ المناسب بين النشاطين الاقتصادي والسعري بحيث تكون نسبه النقود الى الدخل اي (الطلب النقدي) تنمو بصوره مستقره تتوافق وغايات النمو المالي والاستقرار الاقتصادي الكلي .

وقد سبق وان اعلن الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات في وزاره التخطيط والتعاون الانمائي ان الرقم القياسي لاسعار المستهلك في العراق والذي شهد ظهور مؤشر التضخم شهر تشرين الاول 2009 تحسنا ملحوظا مسجلا انخفاضا بنسبه 6,2% عن الشهر نفسه من عام 2008 والتي بلغ الرقم القياسي (24221) نقطه بأعتبار سنه 1993سنه الاساس ويأتي هذا الانخفاض في الظاهره التضخميه بفعل التأثير المباشر وغير المباشر في اتجاهات الطلب الكلي والتي يرتبط جزء منها في اطار مسوؤليه السياسه النقديه الراهنه .

وفي الوقت الذي تتلمس فيه السياسه النقديه بأن ثمه تفاؤلا عاليا في استقرار المستوى العام للاسعار وانخفاض معدلات التضخم الاساسي ,الا انها تدرك اهميه البقاء على اتجاهاتها المؤازره للاستقرار الاقتصادي للمتغيرات الاقتصاديه المحليه والدوليه , فضلا عن تواصل البنك المركزي العراقي لتحقيق اهدافه التشغيليه الحاليه الموجهه للتأثير على معدلات السيوله

---

[10] باسم عبد الهادي , مصدر سابق .

النقديه والسيطره على مناسيبها والتي يجسدها النشاط الجاري لمزاد الحوالات والسندات ومزاد العمله الاجنبيه. ويمكن القول ان السلطه النقديه نجحت الى حد كبير في ادارة الادوات النقديه على الرغم من الصعوبات التي واجهتها في مرحله مابعد التغيير الا انها بنفس الوقت حملت على عاتقها اعباء الاستمرار في اداره هذه الادوات بالشكل المستمر الصحيح ولولا استمرار البنك المركزي في دعم هذه الادوات لما استطاعت ان تستمر طوال هذه الفتره , ولكن هذه الاستمراريه هل لها وقت محدد, ان الاستمراريه مقرونه بتوفير بنيه ماليه متطوره ومستقره لان نجاح الادوات النقدية لايمكن ان يحدث عن طريق استخدام الادوات فقط .

وفي العراق لا تزال البنيه الماليه غير قادره على مواكبه التطورات الحاصله في استخدام الادوات النقديه وذلك بسبب ضعف هذه البيئه من جهه والعوائق التي تقف امام تعميقها من جهه اخرى.وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلها البنك المركزي من اجل النهوض بالبيئه الماليه الا انها اصطدمت بجمود القطاع الاقتصادي وضعف الاستثمار الذي تأثير بشكل كبير بالعامل الامني , مما تسبب في خلق حلقه مفرغه مكونه من النمو المالي والتحور الاقتصادي والاستقرار الامني .

ان السلطه النقديه تعمل حاليا على تقليل جموح توقعات الافراد المستقبليه من خلال الاشارات السعريه التي تقودها ولكن هذا الامر لايمكن ان يستمر الا مالا نهايه .

الاستنتاجات :

1- حددت التشريعات والقوانين النافذه التي صدرت سنه 2004مهام واهداف ومسؤليات كل من السياستين وطبيعه العلاقه بينهما .

2- لا تزال كلتا السياستين متمسكتان باهدافهما ووسائلها بالرغم من ان الواقع الاقتصادي يستدعي حاليا منهما المزيد من التقارب والليونه بما يسهل عمليات الائتمان المصرفي والاصدار النقدي والحفاظ على سعر صرف مستقر للدينار العراقي.

3- عدم وجود سياسه اقتصاديه عامه واضحة الملامح على مستوى الاستثمار الداخلي والخارجي والعلاقات الاقتصاديه والتجاريه مع دول العالم الاخر. مما انسحب على معظم الانشطه الاقتصاديه وانعكس على الاجراءات المتعدده للسياستين الماليه والنقديه بأعتبارها المصدر الاول للتمويل واصبح الوضع الاقتصادي في مأزق كأن لا منفذ له.

4- تتطلب السياسه الماليه لمواجهه الركود الاقتصادي والبطاله الى التوسع في الانفاق والذي يخلق اتجاهات تضخميه في ظل عدم وجود قاعده انتاجيه في حين تهدف السياسه النقديه الى مواجهه التضخم ممايزيد من معدلات البطاله , وهذا يعني ان الاقتصاد العراقي سيبقي في حلقه مفرغه تؤدي الى عدم تحقيق اهداف هاتين السياستين .

5- ان المعرقل لتطبيق هاتين السياستين بالدرجه الاساس هو عدم الاستقرار الامني الذي انعكس على مجمل مفردات الحياه في العراق وادى الى عدم امكانيه تنفيذ هاتين السياستين وتحقيق اهدافهما .

6- نأمل ان يتحس الوضع الامني الذي يسمح بقدوم الشركات الاجنبيه لتفعيل الاقتصاد واستثمار الموارد البشريه والقضاء على البطاله .

التوصيـــات :

1- وضع ستراتيجيه جديده للاقتصاد العراقي تمثل خارطه طريق تهتدي بها كل المؤسسات الاقتصاديه الماليه والنقدية منها وفق اهداف رئيسيه محدده المعالم.

2- ان على البنك المركزي ان يثبت استقلاليتة كخطوه ايجابيه بأتجاه تعزيز ومتانة الاقتصاد العراقي عن طريق ايجاد قنوات فاعله مع وزارة المالية لتحقيق الاهداف المنشوده.

3- اللجوء الى سياسه توسعيه من خلال اسعار الفائده لتحقيق الانتعاش الاقتصادي عن طريق تنشيط القطاع الخاص والصغيرمنه على وجه الخصوص التي تساعد على تحقيق النمـو الاقتصـــادي , ودفعه نحو الاقتراض والاستثمار والابتعاد عن السياسات الانكماشيه التي لا تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي ,ويكون هذا التنشيط للقطاع الخاص موجها في مجال الاسكان والكهرباء والزراعه بما يساهم في اصلاح الاختناقات وعدم التوازن بين العرض والطلب بهدف التخفيف من مشكله التضخم والاستفاده من امكانيات القطاع الخاص في هذه المجالات بما يحقق فرص عمل جديده للعاطلين عن العمل .

4- على كافه الكتل السياسيه والاحزاب الانتهاء الفوري من مشكلاتها البينيه والتي غالبا ما تنعكس سلبا على الموازنه العامه , حيث ان هذه الخلافات غالبا ماتؤدي الى زياده عدد الوظائف السياديه العليا والوزراء والنواب ومايلحق بهم من اجهزة حمايات , وهذا يمثل ضغطا لزيادة التخصيصات الجاريه وهذا انعكس سلبا على نسبه الاستثمار الى الدخل القومي وبالتالي عبئا على السياسه الماليه.

5- الاستفاده من تجارب الدول الاخرى في معالجة العلاقه بين السياستين الماليه والنقديه حيث تبنت هذه الدول ستراتيجيه التنسيق بين هاتين السياستين والتي تقوم على تطبيق سياسه (قف_ تحرك) . (Stop__Go Polices) وهذه السياسه تعني تكامل السياستين لمعالجة التضخم والبطاله في ان واحد حيث تتم المعالجه على مرحلتين :

أ- استخدام ادوات السياستين الماليه والنقديه معا حيث يتم تحويل الازمه الى جانب واحد (اما تضخم او بطاله) اي تركيز جهود السياستين نحو معالجه احد الجوانب ويميل الكثير من الاقتصاديين الى معالجة البطاله اولا لاثارها الاقتصاديه المهمه .

ب- تكامل ادوات السياستين وتفرغهما معا لمواجه التضخم في المرحله اللاحقه , وهذا مايحقق مواجهه للمشكلتين الاساسيتين التي تواجه الاقتصادي العراقي بالشكل المتزامن وهما البطاله والتضخم .

6- العمل على تغيير خاصيه الاقتصاد العراقي العامه المتسمه بالاختلالات لمختلف القطاعات الاقتصاديه باعتباره اقتصاد ريعي حيث يهيمن القطاع النفطي على الاقتصاد العراقي ويمثل المصدر الرئيسي للايرادات العامه وبحدود 92-95% الى وجود قطاعات مسانده من خلال التنشيط الفعال للقطاع الزراعي والصناعي ورفع الانتاجيه فيهما بالاضافه الى العمل على حل مشكله الكهرباء التي اصبحت المشكله المؤرقه لكافه القطاعات.

المصادر العربيه :

1- احمد جامع, النظريه الاقتصاديه , التحليل الاقتصادي الكلي – الجزء الثاني , دار النهضة العربية 1973.

2- - احمد فريض مصطفى - السياسات النقديه والبعد الدولي لليورو مؤسسة شباب الجامعه الاسكندريه / 2000 ص157 .

3- د. باسم عبد الهادي حسن / ورقه مقدمه الى مؤتمر اصلاح النظام النقدي / مؤسسة المدى 2010 .

4- - د. فلاح حسن تويني , مؤتمر اصلاح النظام النقدي لمؤسسة المدى / بغداد حزيران 2010 .

المصادر الاجنبيه :

1- J.Pierre Pattat, Monnaie Instition Financieres et Politiques monetaires, 4ed Economica , paris , 1987, p.277.

2- H.C. Combs ,Role of central Bank in economic development ,Karatchi, 1994

3- Hansen Bent ,The economic theory of fiscal policy prentice_Hall, inc, New York, 1999.